

موضوعه المنفي والنصب واعلم ان ههنا قاعدة اخرى ولم
 يدركها المصنف وهي مذكورة في غيره وهو ان التاء الثانية
 تحذف ومثل نعد وتباعد وتجرى لاجتماع الحزين من
 جنس واحد وعلم امكان الادغام وعينت الثانية لان الاول
 علامة والعلامة لا تحذف ويجوز انباتها وهو الاصل نحو تجت
 وقيل ويجوز حذف احدها كقوله تعافيت له تصدى وناو الصل
 تلظي اصل تصدى وتلظي لانه اذا اجتمع المتلازم لم يسم الا بال
 الحذف احدهما لانه لو ادغمت التاء الاولى في الثانية فلا بد من
 اسكان الاولى والابتداء هرة الوصل وهو لا يدخل في المضارع لانه
 مشبهة الاسم الفاعل ولا تدخل هرة الوصل على اسمها على الاطلاق
 عليه كما لا تدخل على الاسم ثم الحذف اختلاف وهو انه عند البعض
 هو الثانية للاولى حرف المضارعة وحذفها محل وهو الاول
 عند البعض لان الثانية للطاوعة وحذفها محل والوجه هو الثاني
 لان رعاية كونه مضارعا اولى لان التقبل ما يحصل عند الثانية
 ولا يجوز ان يكون تلظي في قوله تعافيتا وتلظي ماضيا لانه اذا كان
 ماضيا يجب ان ينفى الفعل عن اسقاطه اي ضمير المؤنث وهي
 التاء ويجب ان يقال تلظت وتصديت اما اذا كانت مجهولة

فلم يجز حذف احدهما لانه لو حذف الاول للالتبس بمعلوم وان حذرت
 الثانية للالتبس بمجهول في مضارع فاعل وفاعل ولا بد من
 الاصل كذا في بعض النسخ **قوله** واما الامر والنهي في آخر المراد من
 الامر الغائب والمكتمل والمكتمل المعروف والنهي الغائب والمخاطب
 اما الامر والنهي يكونان على لفظ المضارع المعروف واما الامر الغائب
 والمخاطب والمكتمل المجهول والنهي المجهول على لفظ المضارع المجهول
 غير فوق الا ان **قوله** الامر والنهي مجزومان وعلامة الجزم فيهما
 سقوط نون التثنية نحو ليضرب ولا يضرب وسقوط نون جمع المذكر
 نحو ليضربوا ولا يضربوا وسقوط نون واحدة المخاطبة نحو ليضربني
 لانها علامة الرفع وعلامة الجزم في البواقي سكون لام الفعل كحجة
 نحو ليضرب ولا يضرب وليضرب ولا يضرب بسكون الباء فيهما وفي
 الفعل المعتل علامة سقوط اللام نحو ادم لا يرم لعدم الحركة فيه
 وهو غير لغة الحركة امانون جمع المؤنث فانها ثابتة في الجزم نحو
 ليسنر ولا ينسر وغيره لانه ضمير فاعل وهو لا تحذف واعلم
 ان لام الامر من الجوزم وهي تختص المضارع والاسبقاب
 مع افاضة الطلب والامه صفة يطلب بها الفعل في الفاعل
 الغائب والمفعول الغائب والفاعل التام والمفعول المكتمل

فلم